

## الاستثمارات الأجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية

د. جمال منصر

قسم العلوم السياسية جامعة قنطرة

### تقديم:

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي انخفاضاً حاداً في حجم المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وأدى انتهاج سياسة الانكماش المالي في الدول المتقدمة لتخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات، إلى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية. كما أدت أزمة الديون الدولية التي ظهرت عام 1982 إلى انخفاض حاد في حجم القروض المقدمة من المصارف الدولية إلى الدول النامية. وكان من شأن هذه العوامل وغيرها أن تفتح الطريق لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية العالمية، من ناحية، وتغير النظرة التي باتت الدول النامية تنظر من خلالها إلى دور الاستثمارات الأجنبية، من ناحية أخرى. فبعد أن كانت الدول النامية في معظمها تنظر بعين الريبة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت تقدم لها كل الحوافز المالية والاقتصادية والقانونية لجذبها كبديلٍ لانخفاض المساعدات الرسمية والظروف التي أثقلت عبء العديد من الدول النامية بالديون.

وبذلك بدت الدول النامية في حالة سباق تنافسي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودخلت الدول العربية هذا السباق، وأيًا كانت الدوافع والأسباب لهذا الاتجاه، فإن الأمر الملفت للنظر يكمن في النتائج المترتبة التي يمكن أن تخلفها هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في البلدان التي تتجه إليها، وهذا هو الموضوع الذي تحاول هذه الدراسة تقصيه من خلال العناصر الآتية

### I. الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية: وقفة عند المفهومين.

كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسم بها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك الاهتمام الكبير الذي حظي به أن تعددت الدراسات التي عنيت بتحليله وتبيان آثاره، كما تباينت التعريفات المعطاة له. بتباين أصحابها ومجالات اختصاصهم، فالاستثمارات الأجنبية ينظر إليها من جوانب عدة ووجهات نظر متعددة. كل هذه المعطيات تشير إلى أنه لا ينبغي الاقتناع بتعريف واحد لظاهرة متعددة المسارات والنتائج، بل إنه أمر طبيعي أن يختلف الأفراد في فهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرًا لاختلاف مواقفهم منها، ولقد ألقى هذا المفهوم بظلاله على مفهوم التنمية الاقتصادية. ولذلك رأينا أنه من الضروري والمفيد كذلك الوقوف بداية عند المفهومين.

### أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف محدد لها بحيث يتفق عليه الجميع. فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وطبيعته تختلف باختلاف ظروفهم والمهن التي يشغلونها، والأغراض التي يبيغون تحقيقها من وراء استثماراتهم، وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لمفهوم الاستثمار بحيث يلتبس مع جهات النظر المختلفة، فالمصنع مثلاً ينظر إلى عملية الاستثمار نظرة تختلف تماماً عن نظرة التاجر، وهذه الأخيرة تختلف عن مثيلاتها بالنسبة للأفراد

العاديين الذين يملكون كميات صغيرة أو كبيرة من رؤوس الأموال والذين يرغبون في استخدامها للحصول على عائد مناسب في شتى الميادين.

وبصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار أنه التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال ومن الناحية الاقتصادية، فإن الاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة إلى الاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية وفي نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائداً<sup>(1)</sup>.

وطبقاً للمعنى التقليدي، ينظر إلى هذه الاستخدامات نظرة ضيقة، إذ يعتقد أن تختصر عنده الاستخدامات على السلع الرأسمالية، وفي السلع التي تستعمل في إنتاج سلعة أخرى، أما لو نظرنا إلى هذه المسألة نظرة أوسع فإننا نجد أن ما تنفقه الحكومة من أموال لغرض تقديم الخدمات الاجتماعية يعتبر استثمار من وجهة النظر العامة كما لو استخدمت تلك الأموال بواسطة المؤسسات التجارية المختلفة لغرض تمويل نشاطها وزيادة أصولها الثابتة والمتداولة.

وقد اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما في معدل نمو هذا الناتج، وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيراً على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقض الغلة في رأس المال الانتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله. ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية واستخدام أساليب الإدارة الحديثة السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. ولا

يخفي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها: "الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة للمستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع." (2)

وحسب تعريف "الأونكتاد" فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتمي إلى جنسيتها. ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض: (3)

❖ **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

❖ **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

❖ **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها

بمفردها لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية. وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة. ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

❖ **الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:** يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

كما يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة الجهة المستثمرة أيضا عدة أشكال من أهمها:

### 1. الاستثمار الخاص:

وهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص أو الأفراد في أي دولة أو في أي مكان في العالم خارج بلادهم، ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسًا في الاستثمار في القطاعات التي تتمتع بدرجة اقل من المخاطر ومن أهمها قطاعات المنتجات الأولية بالدول النامية خصوصًا بالقطاع النفطي.

## 2. الاستثمار الثنائي:

يعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، وقد ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويلاحظ أن هذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع .

## 3. الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسيات:

تشير بعض المؤشرات إلى أن الشركات المتعددة الجنسية مسئولة عن أكثر من 80 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مستوى العالم ككل، وأصبحت المسيطر علي أغلب الصناعات التي تحتاج إلي تكنولوجيا متقدمة، مثل الحاسبات الإلكترونية والآلات والأجهزة الصناعية، إنتاج وتجهيز المواد الأولية والزراعية، إضافة إلى تواجدها بقوة في قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق . وكما هو معروف تتميز الشركات المتعددة الجنسية بتنوع وكبر حجم نشاطها الاستثماري وتمكنها من إنشاء العديد من الفروع في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية .

## ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية.

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي *national income* إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنیان الاقتصاد ويؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة وطويلة، فليس من السهل إحداث تغيير كهذا، فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تحلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً على الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة، لكن الإسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، وعموماً يمكن أن تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب". (4)

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصيص الكفاء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما أنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة

وبصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

**1. العمالة Employment:** إن الكفاءة والخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفؤة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحاً في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في

قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات، ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

2. رأس المال Capital: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدان الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

3. الموارد الطبيعية Natural resources: ويعد هذا العنصر مساعداً، فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

4. الإدارة والتنظيم Administration and Management: يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع من جهة، كما عليه أن يكون عصرياً وعلمياً من جهة أخرى.

5. التكنولوجيا Technology: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فأى عنصر من عناصر الإنتاج، كالأرض والعمل ورأس المال، بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

ويمكن تصنيف العالم اقتصادياً من حيث مستوى التنمية الذي وصلت إليه الدول

إلى ما يأتي:

- **العالم الأول:** يشير إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالٍ لقسم كبير من مواطنيها وأن يُعترف بهذا المستوى عالمياً. وتعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم.

- **العالم الثاني:** ويعني مجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. امتازت دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية.

- **العالم الثالث :** استُعمل تعبير لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي " ألفريد سوفي" في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

وفي السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثاً ( *Newly industrialized countries* )، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية. وتعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.

## II. الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية: مزايا... ولكن؟

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات. ولكن الفترة الحالية أثبتت أن معظم الدول النامية اتجهت إلى التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدوره الإيجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية. وسنعرض فيما يلي إلى ما يمكن أن تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مزايا بالنسبة للتنمية الاقتصادية، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى ما يمكن أن يصاحب ذلك من مضاعفات سلبية على الاقتصاديات الوطنية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

### 1- المساهمة في تمويل التنمية:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات يعتبر مقياساً مهماً لقياس جدوى هذه الاستثمارات، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية، بالإضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين والمدربين الوطنيين ونقل الفن الإنتاجي إلى الدول المضيفة، حيث يعتبر الاستثمار المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء أكانت منتجات أم وسائل فنية. وتتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفة رئيسية رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التقنيات، ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر تياراً لاحقاً من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح ينزع عندئذ الاستثمار المباشر إلى دخول الدولة المضيفة بصورة مستمرة. (5)

ولكن قد لا توجه الشركات متعددة الجنسيات استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية، والآخر متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات الوطنية. ويضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك البلاد، وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية كما قد لا تلتزم بعض من هذه الشركات بمرعاة شروط السلامة البيئية.

## 2- المساهمة في التكوين الرأسمالي:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال. أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (net FDI).

وإن مخزون FDI يتزايد في البلدان التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم، وذلك أكثر من البلدان التي تكون فيها التدفقات الرأسمالية الخارجة متزايدة. وهكذا فإن رصيد (FDI) يتوقف على ديناميكية التدفقات الداخلة والخارجة من الدولة المضيفة<sup>(6)</sup>.

## 3 - الأثر على النقد الأجنبي:

وهنا نرى وجهتي نظر مختلفتين:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية المضيفة، يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنةً بالتدفقات الداخلة. ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عددٍ من الأسباب أهمها: كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وصغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي. فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً. كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار. بالإضافة إلى هذا، فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم، والمقدمة إلى الدول النامية المضيفة. ومع الأخذ في الاعتبار لوجهتي النظر السابقتين، فإن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية<sup>(7)</sup>:

- 1- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- 2- حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية والتي تلعب دوراً إيجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

- 3- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.
- 4- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنةً بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج.
- 5- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
- 6- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).
- 7- شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع لاستثماري (Investment Form).

وتبرز أهمية شكل الاستثمار والملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة. وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

#### 4- الأثر على الإنتاج والتوظيف والدخل:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المالية والفنية، وفي حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومداخيل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع كثيفة العمالة نسبياً.

لكن هناك اختلافاً في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية—أي القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية وليست أجنبية، ولذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل فائدة حقيقية مباشرةً للدولة المضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محلياً، كما أن مصدر المدخلات المستخدمة في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار الأجنبي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الاستثمار المذكور في الإنتاج والتوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدولة المضيفة ومن المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محلياً من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، مما يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة.

#### 5- الأثر على ميزان المدفوعات:

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بصورة إيجابية على حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية. (8)

ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة والموثوقية في التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية. وعلى

العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسدّ جزء من حاجة السوق الوطنية.

ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه تتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال إن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة.

## 6-نقل التقنية والإدارة:

التقنية مورد قابل للاستهلاك يتكون من معلومات وقدرات وسبل استخدام وتحكم في موارد الإنتاج بغرض إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المرغوبة اقتصادياً واجتماعياً وتنقسم التقنية إلى عدة تصنيفات: تقنية صلبة تشمل الآليات والرسومات الهندسية والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة، كذلك هناك تقنية ناعمة تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة.

ومن أهم الفوائد والميزات التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هي أنه من أحسن الوسائل لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد، خاصة من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية. وسوق التقنية سوق احتكاري وليس من السهل شراء التقنية فيه، والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك

قدراتٍ فنيةٍ أو ملكاتٍ خاصةٍ غير متاحةٍ للآخرين ولا توجد إلا لديها. وعندما تقدم هذه الشركة الأجنبية إلى بلد، فإنها تقوم بتطبيق تقنياتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من أهل البلد، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي.<sup>(09)</sup>

ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لا مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية، وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

كما أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضالة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

### الخلاصة:

وما يمكن قوله إجمالاً أن البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة تتسم باستخدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول متقدمة منها والنامية على حد سواء. وذلك نتيجة للدور الهام الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المدادخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل، والتعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية، الأمر الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لافتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطق أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي. وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحواجز التي تقف في طريقهم

### الهوامش:

- 1- حامد العربي الحضيرى ، تقييم الإستثمارات ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2000، ص 3 .
- 2- على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1990-1994، جامعة الإسكندرية، رسالة ماجستير، 1995، ص 16.
- 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة السنة الثانية، إصدار 99/1، الكويت، ص 5.4.
- 4- توادو ميشيل ر، التنمية الاقتصادية، (ترجمة محمود حسن حسني)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006، ص 39.

- 5- برتان جيل، الاستثمار الدولي، (ترجمة علي مقلد)، ط2، بيروت، منشورات عويدات، 1982، ص 53.
- 6- أونيو، ستيف، الاستثمار الأجنبي المباشر " التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي "، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000.
- 7- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل " وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص116.
- 8- محمد الفيومي، الشركات الدولية" مدخل محاسبي "، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1982، ص135.
- 9- في هذه النقطة يمكن الاستزادة بالرجوع إلى:  
خديجة عمر البيلي، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص 126.
- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص136.